النظام القانوني للإدارة الملكية لحماية البيئة في الأردن

حماد الديراوي
جامعة الاسراء (الأردن)

The legal framework of the Royal Department for Environmental Protection in Jordan

Hammad Alderawi
Faculty of Law, Isra University (Jordan), hammad.alderawi@iu.edu.jo

تاريخ الاستلام: 15 / 06 /2025 تاريخ القبول: 05 / 07 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 08 / 2025

الملخص:

نتيجة للتطور المستمر في المجتمعات والدول من خلال الثورات الصناعية والعادات البشرية، أدت كل هذه التراكمات الى احداث خلل كبير في البيئة مما دعت الحاجة في الدول على المستوى الوطني والدولي الى مواجهة هذه الظاهرة.

وقامت الأردن كغيرها من الدول في اتخاذ العديد من الإجراءات التي تساهم في الحد من الثلوث البيئي والمحافظة على البيئة ومن ضمن هذه الإجراءات صدرت توجيهات ملكية سامية باستحداث إدارة جديدة في مديرية الامن العام تسمى إدارة الشرطة البيئية في عام 2006 وبقيت على هذا المسمى لغاية 2008 حيث تم اعتماد الاسم الحالي الإدارة الملكية لحماية البيئة وتعتبر احدى وحدات الامن العام وترتبط بعلاقة فنية مع وزارة البيئة.

ومن خلال هذا البحث سوف نوضح النظام القانوني لهذه الإدارة وطبيعة عملها والواجبات التي تقوم فيها والتشريعات التي تحكم هذا العمل للمساهمة في المحافظة على الامن البيئي من خلال انفاذ القانون وفق خطط استراتيجية تنظم وبالتنسيق مع أي جهة ذات علاقة.

كلمات مفتاحية: حماية البيئة.، الادارة الملكية.، الاردن.، النظام القانوني.

Abstract:

As a result of the continuous development in societies and countries through industrial revolutions and human habits, all these accumulations have led to a major imbalance in the environment, which has prompted the need for countries at the national and international levels to confront this phenomenon.

As a result of the continuous development in societies and countries through industrial revolutions and human habits, Jordan, like other countries, has taken many measures that contribute to reducing environmental pollution and preserving the environment. Among these measures, royal directives were issued to create a new department in the Public Security Directorate called the Environmental Police Department in 2006. It remained with this name until 2008, when the current name, the Royal Department for Environmental Protection, was adopted. It is considered one of the Public Security units and has a technical relationship with the Ministry of Environment.

Through this research, we will explain the legal system of this administration, the nature of its work, the duties it performs, and the legislation that governs this work, in order to contribute to maintaining

environmental security through the enforcement of the law according to strategic plans that are organized and coordinated with any relevant party.

Keywords: Environmental protection; Royal Administration; Jordan; legal system.

مقدمة:

يمتاز الأردن بأنه ذات موقع جغرافي يوفر له التنوع البيئي والذي يتمثل في الأراضي الزراعية والغابات والصحراء، الا ان التحديات البيئية تشكل هاجساً كبيراً لدى الدولة جراء الاحداث المتسارعة مشكله عائقاً امام المحافظة على التنمية المستدامة وخصوصا في مجال البيئة، فالوضع الاقتصادي وازدياد اعداد السكان وتدفق اللاجئين وتحولات المناخ وقلة الموارد المائية كل هذه العوامل أدت الى ان تقوم الدولة بتكثيف الجهود على مختلف المستويات لمواجهة هذه الكارثة، ومن الإجراءات التي قامت بها الدولة للتخفيف من حدة المشاكل البيئية اصدار العديد من التشريعات الوطنية وتفعيل الاستراتيجيات المتخصصة واستحداث أجهزة حكومية توكل اليها مهمة تطبيق التشريعات البيئية ومن هذه الأجهزة الإدارة الملكية لحماية البيئة والتي هي المحور الرئيسي لهذا البحث.

أن الإدارة الملكية لحماية البيئة هي إحدى إدارات مديرية الامن العام في الأردن والذي تتبع لوزارة الداخلية، حيث تلعب هذه الإدارة دورا بارزاً في الحفاظ على البيئة؛ من خلال اعتبارها من الجهات المسؤولة عن انفاذ وتطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة.

وتقع على عاتق هذه الإدارة العديد من المسؤوليات في ظل التحديات البيئية التي تعتبر الحدث الأبرز على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، في ضوء تزايد خطر التلوث البيئي والاضرار بالصحة وتغير المناخ؛ لذلك يصبح من الضرورة معرفة الية عمل الإدارة الملكية والتشريعات التي تحكم عملها والواجبات الملقاة على عاتقها.

وفي ضوء هذه المعطيات تعتبر الإدارة أداة مهمة وضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولا يتوانى الأردن بتقديم ما تستطيع لكي يحافظ على عمل هذه الإدارة بتطويرها المستمر لكوادر العمل واشراكهم في المؤتمرات والندوات والدورات الوطنية والعالمية لمواكبة التطورات ومعرفة أحدث الأساليب والأجهزة التي تساهم في الحد من هذه الكارثة.

وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي تقوم بها الإدارة الملكية لحماية البيئة الا ان مشكلة البحث تظهر في جانبين، الجانب الأول يتمثل في عدم كفاية النصوص التشريعية التي تحكم عمل الإدارة الملكية حيث تعاني هذه النصوص من الضعف والقصور فتظهر التساؤلات التالية، ما مدى كفاية التنظيم القانوني الحالي؟، هل هذا التنظيم يمكن الإدارة من القيام بواجباتها؟

اما الجانب الاخر من المشكلة يظهر في التحديات التي تواجه الإدارة اثناء القيام بعملها، مما يتوجب الإجابة على الأسئلة التالية، ما هي اهم هذه التحديات؟، كيف يمكن للإدارة التغلب عليها.

اما فيما يخص المنهجية التي اعتمد عليها الباحث، فقد سلك المنهج الوصفي التحليلي: وهو المنهج الذي يهتم بوصف الظاهرة وصفا دقيقا لتحليها وبيان مزاياها وعيوبها.

وبناء على ما تقدم سوف نوجز البحث من خلال مبحثين المبحث الأول: الحماية القانونية للبيئة في الأردن، والمبحث الثاني: الإدارة الملكية لحماية البيئة.

المبحث الأول

الحماية القانونية للبيئة في الأردن

نلاحظ في الآونة الأخيرة الأهمية المتزايدة التي تتناول قضايا البيئة بشكل عام؛ نظراً للضغط الذي تواجهه الدول، من اجل الحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن التلوث البيئي مما يثقل كاهلها ويرتب عليها التزامات عديدة.

تبذل الدول مجهوداً كبيراً لمواجهة هذه الكارثة، وتسعى الأردن لان تكون من الدول المتميزة في هذا المجال، على الرغم من التحديات المختلفة التي تشكل عائقاً امامها والتي تتمثل في قلة الموارد الاقتصادية، شح الموارد المائية، وغيرها من التحديات.

وعند الحديث عن الحماية القانونية للبيئة لابد لنا من التطرق الى نوعين من الحماية، الحماية الدولية والتي تعبر عن التزام الأردن واهتمامه بقضايا المجتمع الدولي ككل، وفي هذا السياق يلتزم الأردن بالعديد من الاتفاقيات الدولية المهمة المعنية بالأمور البيئية، ويظهر ذلك واضحاً من خلال تصديق الأردن على اتفاقيات دولية متعددة.

اما النوع الثاني من الحماية فيتمثل في الحماية الوطنية، والتي تعد جوهراً متميزاً لتوفير بيئة خالية من التلوث، فعملت الأردن على اصدار العديد من التشريعات الوطنية في مجال البيئة.

وبناء على ما سبق تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، المطلب الأول: التشريعات الدولية، والمطلب الثاني: التشريعات الوطنية.

المطلب الأول: التشريعات الدولية

يحتل القانون الدولي مكانة بارزة بين الدول؛ لما يرتبه من التزامات على عاتقها وتتنوع هذه الالتزامات بسحب طبيعة الموضوع الذي يتناوله هذا القانون.

فالقانون الدولي العام هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنشئ الالتزامات وترتب الحقوق (1) ومن خلال بحثنا سوف نتناول أحد هذه الموضوعات التي تطرق لها القانون الدولي والتي تتمثل في البيئة وتحدياتها بالنظر الى الاتفاقيات الدولية التي تعنى بهذا الموضوع.

وانطلاقاً من كون الأردن ينتمي للأسرة البشرية الدولية والتزاماً منه بالاهتمام بالمواضيع التي تخص المجتمع الدولي، فقد صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة مرتباً على نفسه العديد من الالتزامات رغم صعوبة الإمكانيات، وفي المقابل تمنح هذه الاتفاقيات الدول المصادقة عليها مشاركة المجتمع الدولي في مواجهة التحديات البيئية، والاستعانة بخبرات الدول المتقدمة مما ينعكس ذلك على البيئة المحلية.

وتساهم هذه الاتفاقيات في توفير الدعم المالي والفني للدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة عبر تنفيذ برامج تشاركية مدعومة تحقق الأهداف المرجوة من هذه الاتفاقيات، وتعد الاتفاقيات الدولية أداة فعالة لتحقيق التعاون الإقليمي والدولي مما ينعكس ذلك على خلق حلول جديدة تساهم في الحد من خطورة التلوث البيئي بأنواعه المختلفة.

وايماناً من الأردن بأهمية هذه الاتفاقيات وما توفره من حماية قانونية على المستوى والوطني والدولي فقد صادق على اتفاقيات متعددة (2) منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تعنى بتغير مناخ الأرض وآثاره الضارة والتي تمثل شاغلاً مشتركاً للبشرية [3]، ولم يتوقف الامر على هذه الاتفاقية فقط، بل غيرها الكثير مثل اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).

ولا شك أن هذه الاتفاقيات الدولية شكلت قواعد أساسية تتبنى الحماية القانونية والعملية للبيئة، بالإضافة الى تأثيرها على التشريعات المحلية والتي تسعى دائما للتوافق مع الاتفاقيات الدولية وعدم مخالفتها، وخلاصة الحديث أن

الحماية القانونية الدولية للبيئة تمتاز بأهمية كبيرة وخاصة في معالجة الاضرار التي لا تقتصر على دولة معينة مثل التلوث البحري [4] وكذلك تظهر هذه الأهمية في انعكاس الإمكانيات والخبرات العالمية على المستوى المحلي، ولا ننكر دور الأجهزة الدولية المعنية بالبيئة وما حققته من تعاون دولي لحماية البيئة[5].

المطلب الثاني: التشريعات الوطنية

أن الحماية القانونية للبيئة لم تكن مقتصرة على القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، بل أن الدول لجأت أيضا الى حماية بيئتها عن طريق سن العديد من التشريعات الداخلية، والتي تهدف الى تعزيز الحماية الى جانب الاتفاقيات الدولية.

وعند النظر الى التشريعات الوطنية لا بد لنا من الحديث عن تنوع هذه التشريعات، فلم تقتصر على نوع واحد من القوانين، بل تعددت وتنوعت لتشمل معظم فروع القانون، سواء العام مثل القانون الدستوري الذي اعتبر حماية البيئة حقاً من الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الانسان، وصولاً الى القانون الخاص مثل القانون المدني الذي يحمل المسؤولية المدنية على كل من يلحق ضراراً بالبيئة أو بالأفراد من خلال التلوث البيئي [6] .

وعلاوةً على ذلك اعتمدت معظم الدول تشريع قانون متخصص في مجال البيئة منفصل عن فروع القوانين الأخرى، فالأردن مثلاً أصدرت قانون متخصص يسمى قانون رقم 6 لسنة 2017 قانون حماية البيئة.

وهذا يعني أن المشرع الوطني لم يغفل ايضاً دور الحماية الوطنية التي تعمل على حماية البيئة بعناصرها المختلفة، من خلال تحديد الاعمال التي تعتبر مخالفة لهذه التشريعات ويحدد العقوبات المناسبة لها [7] .

وامتثلا لما تم الحديث عنه في أهمية التشريعات الوطنية نجد أن الأردن اعتبرت التشريعات الوطنية عنصراً مهماً في الحفاظ على البيئة، وخاصة انها تعاني من تحديات كبيرة تتعلق بالمياه، والتلوث البيئي، فعملت على تأسيس وإصدار مجموعة من التشريعات وتطويرها من خلال تجربتها ومعرفة مواطن الخلل فيها فلعبت هذه التشريعات دوراً حيوياً في الحفاظ على العناصر البيئية.

وتدرج الاهتمام بالبيئة في الأردن على مراحل مختلفة ضمن قدرة الدولة وادراكها لمخاطر البيئة ابتداءً من النواة الأساسية للجمعية الملكية لحماية الطبيعة التي تشكلت في عام 1966 كمؤسسة صغيرة بمبادرة من مجموعة من الصيادين الى أن أصبحت مؤسسة وطنية ذات سمعة عالمية [8] واستمرت إنجازات الجمعية في مجالات متعددة الى أن توجت بصدور أول قانون متخصص في الأردن لحماية البيئة في عام 1995، بالإضافة الى المشاركة في تأسيس الإدارة الملكية لحماية البيئة، والتي تناولها البحث من خلال المبحث الثاني.

ولم تقتصر الحماية القانونية الوطنية في الأردن على قانون حماية البيئة وتعديلاته، بل توالت بعد ذلك العديد من القوانين المتخصصة والتي تشمل مجالات متنوعة نذكر منها على سبيل المثال في مجال النفايات: القانون الإطاري لإدارة النفايات، في مجال المياه: قانون سلطة المياه وقانون سلطة وادي الأردن وغيرها الكثير من التشريعات.

وتسعى هذه التشريعات بمجملها من اجل الحفاظ على البيئة من خلال تحديد الجرائم البيئية والعقوبات المقررة لها، وتتدرج هذه العقوبات من الغرامة الى الحبس حسب الضرر الناتج عن الجريمة، بالإضافة الى ما تتضمنه من إجراءات لتصويب المخالفات.

وتعتمد الدولة ايضاً على الافراد والمؤسسات غير الحكومية لرصد المخالفات وتقديم البلاغات مع ما تقوم به من إجراءات وقائية وعلاجية.

أن ما قامت به الأردن يشكل إدراك حقيقي لأهمية البيئة والمحافظة عليها ويعتبر من أولويات الدولة الأردنية.

المبحث الثاني

الإدارة الملكية لحماية البيئة

تختلف الدول في كيفية تطبيق وانفاذ القوانين المتعلقة بالبيئة حسب التنظيم الإداري لكل دولة، فبعض الدول توكل هذه المهمة الى هيئات مركزية، أو لامركزية، أو لجان محددة، أو غيرها من الأساليب، ولا يقتصر الأمر على الوزارة المتخصصة، فإلى جانب وزارة البيئة توجد العديد من الوزارات المعنية بالحفاظ على البيئة، مثل وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة المياه [9] وقد ينبثق عن هذه الوزارات أجهزة أو هيئات أو لجان توكل اليها هذه المهمة كما هو الحال في الأردن فمديرية الامن العام التي تتبع لوزارة الداخلية أنشئت إدارة متخصصة في مجال انفاذ وتطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة تسمى الإدارة الملكية لحماية البيئة.

تعد الإدارة الملكية لحماية البيئة من أبرز المؤسسات الوطنية الرامية الى الحفاظ على البيئة والتي تعنى بتطبيق وانفاذ القوانين والتشريعات البيئية، ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به الإدارة من جهود نابعة من رؤية الإدارة المتمثلة في (إدارة شرطية أمنية رائدة متميزة في حماية البيئة واستدامتها).

لذلك سوف نتناول في هذا المبحث تأسيس الإدارة الملكية وتبعيتها الفنية والإدارية من خلال المطلب الأول، والتحديات التي تواجهها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تأسيس الإدارة الملكية وتبعيتها

يقوم جهاز الامن العام بالأردن بدور كبير من خلال الاعمال والواجبات التي تتمثل في حماية الامن الداخلي، وحماية الأرواح، والاعراض وغيرها الكثير، وانسجاما مع هذا الدور أُنشئت الإدارة الملكية باعتبارها تتبع لجهاز يتمتع بصفة الضابطة العدلية، ويحظى بالثقة الملكية والشعبية للقيام بهذه المهمة، وهو ما سوف يتم الحديث عنه من خلال النشأة والهيكل التنظيمي في الفرع الأول من هذا المطلب، والتشريعات التي تحكم عمل الإدارة وواجباتها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: النشأة وتبعية الإدارة

في عام 2006، ساهمت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وبتوجيهات ملكية سامية باستحداث إدارة الشرطة البيئية، وبقيت على هذا المسمى لغاية عام 2008 حيث تم اعتماد الاسم الحالي الإدارة الملكية لحماية البيئة وهي احدى إدارات مديرية الامن العام.

إن انشاء هذه الإدارة يعكس مدى اهتمام الدولة الأردنية بتطبيق سياسات تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة وتظهر من خلال الدور الذي تقوم به هذه الإدارة بالمحافظة على البيئة باعتبارها احدى الجهات المسؤولة عن تطبيق التشريعات البيئية [10] .

وترتبط الإدارة من الناحية الإدارية بالمساعد للقضائية التابع لمدير الامن العام، وترتبط فنياً مع وزارة البيئة وعدد من الشركاء ذوي العلاقة بالشأن البيئي بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وتعتبر الإدارة الذراع التنفيذي لوزارة البيئة.

وتقوم الإدارة بالأعمال الموكلة اليها من خلال عدة أقسام رئيسية، ومن هذه الأقسام قسم العمليات والسيطرة والذي يعنى بمتابعة الشكاوى والتنسيق مع الدوريات العاملة في الميدان، وقسم التوعية والذي يقوم بتنظيم حملات توعية بيئية وإعداد نشرات توعوية، والفرق الميدانية المنتشرة على شكل دوريات والمتواجدة بين التجمعات الصناعية والمناطق الزراعية والغابات، وغيرها من الأقسام والتي تجعل من الإدارة أداة فعالة في حماية البيئة وانفاذ وتطبيق التشريعات البيئية وانموذجاً يحتذى به.

الفرع الثاني: التشريعات التي تحكم عملها والواجبات الملقاة على عاتقها

كما أسلفنا سابقاً تتنوع التشريعات البيئية في الأردن على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتسعى هذه التشريعات الى تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على العناصر البيئية من خلال الحماية الدولية والوطنية، وتراعي الإدارة الملكية اثناء القيام بواجباتها هذه التشريعات وتعمل ضمن نطاق القانون، كيف لا وهي من الجهات المختصة أصلاً بتطبيق هذه التشريعات.

ولكي تكون اعمال الإدارة الملكية قانونية ومشروعة صدر نظام خاص بهذه الإدارة يسمى نظام إدارة حماية البيئة لسنة2018، [11]يوضح الجهة المسؤولة عن رسم سياساتها والواجبات الملقاة على عاتقها والتزامات وزارة البيئة اتجاه هذه الإدارة.

وبموجب هذا النظام تشكل لجنة تسمى (اللجنة التوجيهية العليا للإدارة)، وتتكون هذه اللجنة من وزير البيئة رئيساً وعضوية كل من أمين عام وزارة البيئة، أمين عام وزارة المياه والري، أمين عام وزارة الزراعة، أمين عام وزارة الشؤون البلدية، مدير الأمن العام، مدير الإدارة الملكية لحماية البيئة، مدير عام الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، مدير مديرية التفتيش والرقابة في وزارة البيئة وتقوم هذه اللجنة بواجبات متعددة مثل إقرار السياسات العامة لعمل الإدارة، إقرار الاستراتيجيات البيئية، الموافقة على الاتفاقيات التي تنوي الإدارة توقيعها مع الجهات الأخرى[12]

ايضاً يحدد هذا النظام الواجبات التي تقوم بها الإدارة الملكية لحماية البيئة [13] والتي تتمثل بما يلي:

1. ضبط الجرائم البيئية الواردة في التشريعات النافذة.
2. متابعة تنفيذ قرارات الوزارة المتعلقة بالجرائم البيئية.
3. مرافقة موظفي وزارة البيئة اثناء القيام بالجولات التفتيشية.
4. حماية الغابات والتنوع الإحيائي البري والبحري والحد من الثلوث وحماية المصادر المائية والمحميات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.
5. إعداد وتنفيذ برامج للتوعية البيئية.
6. القيام بمهام الرقابة والتفتيش البيئي خارج أوقات الدوام الرسمي للوزارة.
7. المساهمة في تنفيذ خطط الطوارئ البيئية.
8. المشاركة في غرف الطوارئ المشكلة في الوزارة في الحالات الطارئة والكوارث البيئية.

ومن خلال الواجبات الملقاة على عاتق الإدارة نلاحظ أنها تقوم بدورين رئيسيين

<u>الأول الدور الوقائي</u>: يتمثل في منع ارتكاب الجرائم البيئية من خلال تواجدها في الأماكن التي يُحتمل أن ترتكب فيها الجرائم البيئية مثل الغابات، التجمعات المائية، المحميات الطبيعية وغيرها، وأيضا من خلال التوعية المستمرة بعقد الدورات والندوات.

<u>الثاني الدور العلاجي</u>: يتمثل في تصحيح الإجراءات والممارسات البيئية الخاطئة التي قد تحدث سواء من الافراد أو من المنشآت الصناعية، كذلك تقوم بضبط مرتكبي الجرائم البيئية واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

ولم يغفل هذا النظام الالتزامات التي تقع على عاتق وزارة البيئة تجاه الإدارة الملكية لحماية البيئة لتطوير كوادرها والرقي بأعمالها، فقد نص هذا النظام على توفير البرامج التدريبية لمرتبات الإدارة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتوفير الدعم المالي للإدارة، بالإضافة الى توفير الربط الالكتروني بين الإدارة والاقسام والفروع التابعة لها لتسهيل إجراءاتها [14]

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الإدارة الملكية لحماية البيئة

تتحد مجموعة من العوامل مع بعضها البعض لتشكل ضغطاً كبيراً على المجتمع الدولي ككل فيما يخص التحديات البيئية، وتعظم هذه التحديات أو قد تكون أخف حدة حسب إمكانيات كل دولة، سواء من الناحية القانونية، أو

الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو غيرها من التحديات، لذلك كان من الضرورة أن تبذل كل دولة على المستوى الوطني اهتماماً بالغاً لمواجهة هذه التحديات.

وتواجه الإدارة الملكية لحماية البيئة كجهة انفاذ وتطبيق التشريعات البيئية في الأردن مجموعة من العوائق التي تحد من فاعلية عملها، الا انها تسعى دائما الى التغلب على هذه التحديات بوسائل وطرق مختلف وحسب امكانياتها المتوفرة.

ومن خلال هذا المطلب سوف نتحدث عن التحديات البيئية في الفرع الأول، والتحديات الاقتصادية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التحديات البيئية

تواجه الإدارة تحديات بيئية متعددة، تتعلق بأغلب عناصر البيئة، وتعد هذه التحديات من أكبر المشكلات، اذ تجتمع مع بعضها البعض مشكله عائقاً امام إدارة الموارد الطبيعية، فالزراعة وقلة المياه والمخلفات الصناعية وتلوث الهواء والنفايات الصلبة والطاقة وتغير المناخ والتوسع العمراني، كل هذه الأسباب أدت الى وجود خلل في النظام البيئي، الا ان أبرز التحديات تتمثل في قلة الموارد المائية [15]

يعتبر الأردن من بين الدول الأكثر جفافا في العالم ولا تكفي مصادره المائية لتلبية احتياجات السكان، وتزداد المشكلة سوءاً مع ازدياد حجم السكان، واللجوء من الدول المجاورة، والتوسع الصناعي، والتغير المناخي.

كذلك يعتبر تلوث الهواء من التحديات المتزايدة في الآونة الأخيرة [16]، حيث تشهد المناطق التي يتواجد فيها تجمعات صناعية تزايداً في نسبة تلوث الهواء، أضف الى ذلك الاعتبارات الأخرى المتمثلة في عوادم المركبات، وسائل النقل العام، والممارسات الخاطئة من الافراد.

يشهد المجتمع الدولي وخصوصا الدول النامية مجموعة من التحديات التي تؤثر على مواردها الطبيعية وتشكل عائقاً امامها، لذلك يجب على هذه الدول اتباع استراتيجيات حديثة في استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على العناصر البيئية.

فالأردن مثلاً يجب عليه مواجهة التحدي الأبرز والذي يتعلق بنقص المياه من خلال اتباع طرق وأساليب حديثة لتحسين إدارة المياه وتعزيز كفاءة استخدامها، واتباع أساليب الزراعة الحديثة التي تقلل من استخدام المياه، ومراقبة حفر الابار الجوفية، وانشاء وتوسعة السدود لحصد مياه الامطار، ونشر الثقافة البيئية بعقد الدورات والندوات التوعوية.

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية

تعتبر الإمكانيات الاقتصادية للدولة سلاح ذو حدين فيما يتعلق بالبيئة والمحافظة عليها، فإن قدرة الدولة المالية تؤدي الى ازدياد في الأنشطة الصناعية، وزيادة في عدد المركبات وغيرها من الأمور التي تؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية بسبب الاستهلاك المرتفع.

وفي المقابل تساهم هذه الإمكانيات ذاتها في مواجهة هذا الاستنزاف من خلال اتباع أحدث الطرق والأساليب في التصدي للتلوث البيئي، كاستخدام أساليب الزراعة الحديثة، وإمكانية تمويل مشاريع الطاقة المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية، وكل هذه الحلول تحتاج الى إمكانيات اقتصادية كبيرة، وعلاوة على ذلك تعمل الدول المقتدرة مالياً على دعم المشاريع الصديقة للبيئة وتقديم الحوافز التشجيعية للقائمين عليها.

وبشكل عام يعاني الأردن من تحديات اقتصادية كبيرة في مختلف القطاعات، لذلك يسعى من خلال السياسة المالية الى معالجة المشكلات التي تتمثل في البطالة والصحة والتعليم وغيرها، مما ينعكس سلبياً على حساب البيئة.

ويسعى الأردن جاهداً للتغلب على هذه التحديات من خلال خلق فرص استثمارية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والاستعانة بقدرات الدول المتقدمة، كل ذلك في سبيل تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

الخاتمة

وفي الختام يتبين لنا الدور الكبير الذي تقوم به الإدارة الملكية لحماية البيئة كجهة انفاذ وتطبيق التشريعات البيئية الدولية والوطنية، وطبيعة النظام الذي يحكم عملها، ضمن أسس قانونية منظمة، ومجموعة التحديات التي تشكل عائقا امامها مما يضعف من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، أيضا يتبين لنا مدى اهتمام الدولة الأردنية بالقضايا التي تهم المجتمع الدولي ككل، وتؤثر على الدولة بشكل خاص.

ومن خلال هذا البحث توصل الباحث الى:

النتائج

1. عدم كفاية النصوص التشريعية التي تحكم عمل الإدارة الملكية، حيث انه يوجد نظام خاص بالإدارة الملكية الا انه لا يتماشى مع التطورات البيئية.
2. تعاني الإدارة من نقص في الكوادر المؤهلة، بالإضافة الى إمكانيات مالية محدودة.
3. عدم وجود استراتيجية شاملة لنشر الوعي البيئي في المجتمع، مما يضاعف من التحديات التي تواجه الإدارة الملكي لحماية البيئة.

التوصيات

1. إيجاد منظومة تشريعية تنسجم مع الاتفاقيات الدولية، وتعزز من دور الإدارة الملكية لحماية البيئة
2. العمل على خلق فرص تدريبية لتأهيل الكوادر العاملة في الإدارة لمواكبة التطورات العالمية، زيادة الدعم المالي للإدارة للتمكن من استخدام أحدث الأجهزة والتقنيات المتطورة.
3. نشر الوعي البيئي من خلال المؤسسات التعليمية، ووسائل الاعلام، والتواصل الاجتماعي، والتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني للحد من التلوث البيئي.

بيانات الإفصاح:

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- **مساهمة المؤلفين:** يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات (https://sdasmart.org/jsconf/)

المراجع

الكتب

- الدكتور إسماعيل نجم الدين زنكَنه، (2025)، القانون الإداري البيئي، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الدكتور حمزة الجبالي، (2016)، التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- الدكتور رفعت رشوان، (2006)، الإرهاب البيئي في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الدكتور عصام العطية، (2010)، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد.
- الدكتور عيد محمد العازمي، (2009)، الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الدكتور فارس محمد عمران، (2005)، السياسة التشريعية لحماية البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- الدكتور نزار أبو جابر، (2010)، الأردن والتحدي البيئي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

المو اقع الالكترونية

- الموقع الرسمي لوزارة البيئة، moenv.gov.jo، تاريخ الاطلاع 14\4\2025.
- الموقع الرسمي للجمعية الملكية لحماية الطبيعة، rscn.org.jo، تاريخ الاطلاع 16\4\2025.
- الموقع الرسمي للإدارة الملكية لحماية البيئة، psd.gov.jo، تاريخ الاطلاع 16\4\2025.

القو انين والأنظمة

- قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017.
- نظام إدارة حماية البيئة رقم 37 لسنة 2018.

الاتفاقيات الدولية

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (unfccc).

الهوامش:

[1] العطية، عصام، (2010)، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، ص9-16

[2] انظر الموقع الرسمي لوزارة البيئة moenv.gov.jo

[3] انظر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

[4] العازمي، عيد محمد، (2009)، الحماية الإدارية للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص139

[5] الحلو، ماجد راغب، (2007)، قانون حماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص21

[6] زنكَنه، إسماعيل نجم الدين، (2025)، القانون الإداري البيئي، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص102

[7] رشوان، رفعت، (2006)، الإرهاب البيئي في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة، ص18

[8] انظر الموقع الرسمي للجمعية الملكية لحماية الطبيعة rscn.org.jo

[9] عمران، فارس محمد، (2005)، السياسة التشريعية لحماية البيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص44

[10] انظر الموقع الرسمي للإدارة الملكية (psd.gov.jo)

[11] نظام رقم (18) لسنة 2018 نظام إدارة حماية البيئة

[12] المادة رقم (3) من نظام إدارة حماية البيئة

[13] المادة رقم (5) من نظام إدارة حماية البيئة

[14] المادة رقم (6) من نظام إدارة حماية البيئة

[15] أبو جابر، نزار، (2010)، الأردن والتحدي البيئي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص107 وما بعدها

[16] الجبالي، حمزة، (2016)، التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص131 وما بعدها